نص رد ن

▪ علاء حسن

تهــور امني

اكثر ما يثير استياء المسؤولين والقادة الامنيين الحديث عن التدهور الامني ، لان مثل هذا التعبير الذي تستخدمه بعض وسائل الاعلام، يعبر عن الاستهانة بالجهود الكبيرة لعناصر الجيش والشرطة وانجازاتها في حفظ امن المواطنين ، وللمسؤولين تصريحات كثيرة عن الخروقات الامنية ، وسببها بنظرهم ضعف الجهد الاستخباري ، وبعضهم يحمل الجانب الاميركي مسؤولية ذلك ، والمعادلة الامنية السائدة في العراق كما سمعنا وشاهدنا خلال السنوات الماضية ، ان الخرق الامني يقف وراء كل حادث نوعي ، فصدقنا هذه الرواية ، على امل ايجاد الحلول وتطهير الاجهزة من العناصر التي قيل انها تعمل لصالح جهات معادية للعملية السياسية، وتخطط لاثارة الفوضى والاقتتال الطائفي .

اعلن اعضاء في لجنة الامن والدفاع النيابية بان مرحلة ما بعد انجاز الانسحاب الاميركي ستشهد المزيد من احداث العنف ، وايد ذلك مسؤولون في وزارتي الدفاع والداخلية ، وعلى اثر تلك التصريحات ، وضع العراقيون اكفهم على قلوبهم ، وماحدث في البصرة الاسبوع الماضي ربما يكون تمهيدا لتنفيذ سلسلة من الحوادث في العاصمة بغداد ومحافظات اخرى ، وعضو اللجنة النيابية اسكندر وتوت اعلن مطالبته قيادة عمليات بغداد بتغيير خططها في العاصمة بعد ان وصفها بانها اصبحت غير مجدية ، لان العدو تعرف على الستراتيجية الدفاعية ولجأ الى اساليب اخرى لتنفيذ عملياته ، ووكيل وزارة الداخلية الاقدم عدنان الاسدي وقبل ان يقدم استقالته من مجلس النواب اعلن ضروة اعتماد خطط امنية جديدة ، والتخلي عن اكبر عدد من السيطرات المنتشرة في العاصمة ، وجعلها متحركة لاحباط محاولات تنفيذ العمليات الارهابية بالتنسيق مع الجهات الاستخبارية .

من حق الحكومة ومسؤوليها الامنيين الانزعاج من عبارة التدهور الامني ، ولكنها حتى الان لم تعلق على "التهور الامني" المتمثل بسلوك وممارسات عناصر الجيش والشرطة ، والتهور رصده المواطنون بالصورة والصوت ، وعرض من خلال شاشات فضائيات تابعة لاحزاب مشاركة في الحكومة ومتحالفة مع ائتلاف دولة القانون ، والمشاهد ربما صورت بكاميرا خفية واضيفت لها تعليقات المواطنين حول معاناتهم من سلوك رجال الامن ، والحديث هنا لايشمل الجميع بلا شك ، وانما من استغل منصبه ورتبته العسكرية في فرض مزاجه المريض على الاخرين على الرغم من ان هؤلاء تلقوا دروسا وتدريبات في احترام حقوق الانسان .

ما عرضته الفضائيات لايندرج ضمن خطاب الاعلام المضاد للنيل من الجهد الحكومي وانجازات الاجهزة الامنية ، لانها اي الفضائيات حرصت على اللقاء بمسؤولين امنيين كبار للتعليق على مشاهد "التهور الامني" ، فجاءت الاجابات حول الاشادة بدور الاجهزة الامنية مع دعوة المواطنين الى التعاون مع الجهات المختصة للاخبار عن المسيئين من رجال الامن لغرض محاسبتهم ومعاقبتهم وحتى مقاضاتهم .

التهور الامني بعد انجاز الانسحاب الاميركي سيكون صفحة جديدة في المشهد العراقي واستنادا لهذا الاحتمال ستضاعف معاناة المواطنين جراء اعتماد خطة امنية اصبحت بنظر بعض المسؤولين والخبراء العسكريين بانها غير مجدية، لكونها من سياقات واساليب جيش محمد العاكول.

تشويه .. تجاوز .. عشوائية .. عاطلون: ووراءنا أفواه جائعة

أصحاب البسطيات يرفضون ترك الرصيف .. والأمانة تسعى لأسواق نظامية

□ بغداد / وائل نعمة

تركتنا سيارة "الكيا" بالقرب من ساحة الطيران ، وكعادتها لا تدخل في "الكراج" المخصص لوقوف الباصات ، فهذا أمر مستحيل الحدوث، لاسيما في الباب الشرقي ، أكثر الأماكن فوضوية في بغداد، تفكر مئة مرة قبل أن تجتاز الشارع ،تحاصرك آليات الأمانة التي قررت قلع الأرصفة، والشفلات لا تأبه بالمارّة، ويصر أصحاب البسطيات على البقاء بين مكائن صب الرصيف وبين النفايات وبقايا الطماطة التالفة وأوراق الخس المبعثرة التي تركها بائعو الخضراوات، منظر يوحي لك بأن المكان قد تعرض لزلزال قبل ثوان بمقدار ٨ أطنان من الأنقاض والأوساخ على مقياس ريختر!

الأمور تتشابك هناك ، فقد قررت أمانة بغداد قبل أيام رفع الحواجز الكونكريتية ، في خطوة إيجابية لفك الحصار عن أسواق العاصمة ، بعدما اختنقت بالبلاطات الخراسانية لأكثر من أربع سنوات، حينما قررت عمليات بغداد مع بداية تطبيق خطة فرض القانون في منتصف عام ٢٠٠٧ بتطويق شوارع بغداد ،خوفا من استهداف المدنيين في الأسواق بالسيارات المفخخة ، ومحاولة للسيطرة على مداخل ومخارج الأحياء السكنية.

الخراسانات شلت الحياة وأحدثت زحامات، وفقدت أسواق شعبية وتراثية في بغداد خصوصيتها، وكان الباب الشرقي أكثرها تضررا، على الرغم من أن البعض يرى في وجود الجدران الكونكريتية إيجابيات تتمثل بحماية المارة من الحوادث الأمنية، لكنها بالمقابل أخفت ورائها بسطيات .خاصة في الباب الشرقي . تتاجر بمواد محظورة، وغطت الأزبال ومياه المجاري الطافحة الشوارع وتزداد الصورة اشتباكا بعدما تحولت الأرصفة في تلك المنطقة إلى "جنابر " متنقلة، تحاصر المشاة، حتى نفذت الأمانة حملة واسعة لإزالة التجاوزات على الأرصفة،وتضمنت رفع البسطيات والتجاوز على الرصيف وتمت بالتعاون مع الأجهزة الأمنية ومفارز أمانة بغداد".

وترى الأمانة أن التجاوز على الرصيف ظاهرة غير حضارية ويتنافى والأخلاق السوية. مشددا على أنها ستقوم بمحاسبة كل من يخالف القانون بالتجاوز على الأرصفة بعد رفعها في هذه المنطقة.

إلى ذلك تظاهرت مجموعة كبيرة من أصحاب البسطيات والمحال غير النظامية في ساحة التحرير يوم أمس مطالبين الجهات الرسمية بإلغاء قرار رفع الأكشاك من الساحات العامة والأرصفة. وخاصة في منطقة الباب الشرقي.

ورفع المتظاهرون لافتات تدعو إلى إلغاء قرار رفع البسطيات من منطقة الباب الشرقي وإرجاعهم إلى عملهم لأنهم أصحاب عوائل ومن الصعوبة الحصول على فرصة عمل في الظرف الراهن،وتم تفريق التظاهرة من قبل القوات الأمنية لعدم حصول المتظاهرين على رخصة للتظاهر.

إنها ليست المرة الأولى التي يتظاهر فيها أصحاب "الجنابر" ، فقد خرج العاملون في السوق العربي ،في وقت سابق ، بمظاهرات تندد بقرار يقضي بإبعادهم عن السوق، حيث أشار العاملون إلى أن الجهات المحلية أعطتهم إشعاراً بضرورة رفع أغراضهم خلال ثلاثة أيام، وأكدوا بأنهم أكثر من ١٨٠٠ عائلة داخل قيصرية السوق العربي ، ومضى على وجودهم أكثر من ربع قرن، مطالبين بوضع آلية تنظيمية للسوق ووضع آلية جباية من قبل أصحاب البسطيات لضمان حق الدولة.

ودائما ما يطالب أصحاب البسطيات بإيجاد بديل لهم، حتى يتمكنوا من مغادرة السوق، حيث يشير أبو حيدر (٥٠) عاما ، أن أصحاب "البسطيات" ليس لديهم اعتراض على ترك المكان ، في حالة إيجاد مكان بديل ، حتى وان أعطي لكل شخص متر واحد.

ويؤكد سجاد علي (٣٧) عاما وهو يفترش الرصيف ببعض الأقراص الليزرية ، بأنه لم يستطع أن يجد وظيفة حكومية ، وحاول الحصول على وظيفة بكل الطرق فلم يترك دائرة أو وزارة إلا وقدم أوراقه فيها ولكن من دون جدوى ، لذلك التجأ إلى العمل في الباب الشرقي ، و،إن طرده من السوق يعني العودة إلى الشارع مرة أخرى.

أمانة بغداد تشدد وعلى لسان الناطق باسمها حكيم عبد الزهرة على أنها ترفض وجود أية تجمعات وأسواق غير نظامية ، لكنهم في الوقت نفسه يراعون ظروف بعض الأشخاص، وأنهم يسعون إلى إنشاء أسواق جديدة بدل العشوائية .

ويرى عبد الزهرة بان التجاوزات تعيق سير المواطنين وتشوه المنظر وتعرقل الحركة وتحول المناطق إلى عشوائية وجهود أمانة بغداد تذهب سدى مادامت هذه التجمعات والتجاوزات موجودة.

الجدير بالذكر أن منطقة الباب الشرقي قد شهدت يوم السبت الماضي انفجار ثلاث عبوات ناسفة في سوق البالات مما أدى إلى مقتل وإصابة العديد من المواطنين .

المـرأة فـي بـابـل تـطـالـب بتحقيق الـعـدالـة والـسـلـم الاجتماعي

□ بابل / إقبال محمد

بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة لم تتخل المرأة البابلية عن حقها في إقامة النشاطات و المؤتمرات والاحتفالات والفعاليات لإحياء هذه المناسبة والمطالبة بحقوقها بكل إشكالها واتجاهاتها ، متحدية الأوضاع الصعبة التي تعيشها المرأة العراقية والتي ما برحت تصارع المحن وتلوي ذراع الزمن لكي تؤمن العيش الكريم لأسرتها ولنفسها.

وقالت رئيسة منظمة بنت الرافدين في بابل علياء الأنصاري أن منظمتها أصدرت بيانا أعربت فيه عن مضيها في مسيرتها الدؤوبة لدعم حركة المرأة العراقية في جميع المجالات ومساندتها لنيل حقوقها وتأمين الحياة الكريمة لها سواء في المدينة أو الريف.

كما تستنكر عدم اهتمام مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة في دعم قضايا المرأة وحمايتها أو تأمين السلم الاجتماعي لها، فما زالت المرأة تعاني من الحرمان والعوز والفاقة، مازالت قلقة من مصير مجهول يهددها ويهدد أولادها، مازالت المرأة العراقية تضطهد وتظلم باسم القانون تارة وباسم الدين تارة أخرى وغالبا باسم الأعراف والتقاليد، فهي محاصرة بالخوف دوما وتفتقر إلى الأمن والسلام في مختلف مفردات حياتها.

وأشارت إلى أن المرأة تطالب الدولة بإعطاء أولوية في اهتماماتها لقضايا المرأة وكيفية تأمين الحياة الكريمة لها من خلال برامج واقعية وعملية تخدمها على مختلف الأصعدة. كما تطالب البرلمان العراقي وخاصة البرلمانيات بالاهتمام بالجانب القانوني الذي يمثل دعامة الحماية للمرأة من خلال تشريعات تحميها من العنف ومصادرة الحقوق أو تعديل القوانين التي فيها ظلم وامتهان لها كقانون العقوبات رقم ١١١ في الكثير من بنوده.

وبينت أن المنظمة في هذا العام،يجب أن يكون لديها اهتمام أكبر بقضايا المرأة وسبل حمايتها وتأمين الحياة الكريمة لها سواء من قبل المؤسسات الدولية أو الحكومة العراقية أو البرلمان وحتى المؤسسات الدينية والثقافية والمدنية التي تعمل على رفع شأن الإنسان على هذه الأرض.

وقالت الناشطة في حقوق المرأة زينب الشمري في هذا اليوم نحيي صبرها ونضالها وكفاحها من أجل حياة كريمة ونعدها بأننا سنكون إلى جانبها في كل قضاياها حتى يتحقق المجتمع المتكامل الذي تتساوي فيه الفرص بين الجميع وتسود فيه العدالة والسلم الاجتماعي.

أما الناشطة في حقوق المرأة نهلة محمد فقد أوضحت أن المرأة في العراق تعاني اضطهاداً على شتى الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وهي تطالب اليوم بهذه المناسبة بإنصافها وإعطائها حقوقها كاملة لا أن تبقى حقوقها قيد المزايدات السياسية وكل من يرغب بالترشيح لأي منصب يرفع هذه الشعارات وما أن يتبوأ منصبه تذهب شعاراته أدراج الرياح .مؤكدة أن المقولة التي تقول إن العراق مجتمع ذكوري لا مكان للمرأة فيه فهي خاطئة ولا يمكن الأخذ بها ففي جميع دول العالم يكون للمرأة حق، فضلا عن أن الإسلام قد أعطى للمرأة الحق أكثر من غيره من الأديان الأخرى .وأكدت الناشطة في حقوق المرأة والطفل السيدة نورس الخفاجي أن حقوق المرأة والدفاع عنها والمطالبة بها باتت أحلاما وأوهاما لا أكثر مؤكدة أن الحكومة المحلية والمركزية في بابل غير قادرة على تفعيل دور المرأة والحفاظ على حقوقها .

أولياء الأمور: لا نجاح في مدارس الناصريّة من دون الدروس الخصوصيّة

□ الناصرية / حسين العامل

"ليس من حل آخر" بهذه العبارة نطقت المرأة الأربعينية وهي تنزع آخر ما تبقى من أساورها الذهبية وتعرضها للبيع لتسدد بثمنها أجور الدروس الخصوصية لوحيدها الذي أخذت درجاته تتراجع في الامتحانات الشهرية .

تقول أم علي وهي لم تخف تذمرها مما شهدته العملية التربوية من تدهور كبير خلال السنوات الماضية :

ليس أمامنا من حل آخر فمستقبل الولد سيضيع إن لم نسعفه بالدروس الخصوصية وأضافت: فقد أخذت درجاته تتراجع في معظم الدروس العلمية التي جرى تغيير مناهجها هذه السنة والسنوات الماضية مشيرة إلى إخفاق بعض المدرسين في إيصال مضمون المادة العلمية الجديدة لأذهان الطلبة ولا سيّما طلبة الصفوف المنتهية. ويعاني معظم الطلبة ولا سيما طلبة الصفوف المنتهية من ارتفاع أجور الدروس الخصوصية التي يتقاضاها مدرسوهم خارج الدوام الرسمي حيث بلغت أجور بعض المدرسين بضعة ملايين للدرس الواحد وهو الأمر الذي يعجز اغلب الطلبة عن الإيفاء بالتزاماته ولا سيما، إن الأمر يتعلق بمعظم الدروس وخاصة العلمية منها.

وكان العشرات من طلبة المدارس الإعدادية في مدينة الناصرية قد تظاهروا مطلع الشهر الماضي أمام مبنى مديرية تربية ذي قار ، مطالبين بتحسين واقع التعليم في مدارس المحافظة ومنح المكملين منهم فرصة لأداء الامتحانات في دور ثالث . ورفع المتظاهرون شعارات تطالب ببناء مدارس حضارية بدلا من المدارس الطينية وتطوير قدرات المدرسين والحد من ظاهرة الدروس الخصوصية.

ويرد المختصون في شؤون التعليم أسباب تراجع المستوى العلمي بين صفوف طلبة المدارس إلى جملة من الأسباب من بينها ضعف القدرات العلمية لدى الكثير من المدرسين واكتظاظ الفصول الدراسية بالطلبة حيث يتجاوز عدد طلبة الصف الواحد حاجز الخمسين طالبا في بعض الأحيان فيما يشير البعض الآخر إلى تلكؤ الأسر وأولياء الأمور في متابعة المستوى العلمي لأبنائهم وحثهم على القراءة وأداء الواجبات المنزلية منوهين إلى أهمية المتابعة المنزلية والتعاون بين إدارات المدارس والأسرة في الارتقاء بواقع العملية التربوية .

ويعزو الطالب علي حسين أسباب ارتفاع معدلات الرسوب بين الطلبة إلى انشغال معظم المدرسين بالدروس الخصوصية وإلقاء المحاضرات في المدارس الأهلية الأمر الذي انعكس سلبا على حد قوله على المستوى العلمي لطلبة المدارس ولا سيما طلبة الصفوف المنتهية مشيرا إلى رسوب أكثر من نصف الطلبة المكملين الذي أدوا امتحانات الدور الثاني في المدارس الإعدادية للسنة الدراسية الماضية. ويشير بعض أولياء الأمور في هذا الصدد إلى وجود حالات من عدم الإخلاص للعملية التربوية من قبل بعض المدرسين رغم تحسن وضعهم المادي مؤكدين على أهمية تفعيل دور الإشراف التربوي في متابعة المدرسين وتقييم أدائهم العلمي وملاحظة مدى مطابقته للمعايير العلمية الحديثة في طرائق التدريس . كما شددوا على أهمية تطوير القدرات العلمية للمدرسين والمعلمين لتواكب بذلك آخر التطورات في المناهج التدريسية التي اعتمدتها وزارة التربية مؤخرا . كما أكدوا على أهمية إطلاق فضائية تعليمية فاعلة لتكون رافداً تعليميا إضافيا يعين الطلبة على استيعاب الدروس بصورة أفضل . كما دعا أولياء أمور الطلبة وفي مقترح من شانه أن يحد من ارتفاع أجور الدروس الخصوصية إلى فتح دورات تعليمية شبه مجانية للطلبة وفي جميع الاختصاصات وذلك ضمن برنامج علمي تتبناه مديرية التربية وإدارة المدارس.

شركة التأمين الوطنيّة تطرح وثيقة صحيّة جديدة

□ بغداد / إيمان إسماعيل

أعلن مدير عام شركة التامين الوطنية أمس الاثنين عن طرح الشركة وثيقة التأمين الصحي الفردي لضمان حماية المواطنين وتلبية حاجاتهم عند الإصابة بالأمراض أو إجراء العمليات الجراحية

وقال :إن هذه الوثيقة توفر أغطية تأمينية للفرد والعائلة العراقية حيث تتحمل الشركة مصروفات العلاج الطبي عن العمليات الجراحية بمختلف أنواعها التي تجرى داخل أو خارج العراق وأضاف : إن وثيقة التامين الصحي تشمل كذلك الفحوصات الطبية والعلاجية لمختلف الأمراض كمصاريف المستشفيات وغيرها مشيرا إلى انه من حق الفرد اقتناء هذه الوثيقة والعائلة كذلك ودعا المواطنين والعوائل العراقية كافة لاقتناء هذه الوثيقة لما لها من فوائد كبيرة في المحافظة على سلامة الأسرة ومواجهة الأخطار المحتملة (الأمراض) التي بدأت تهاجم المجتمعات الحديثة بسبب التلوث البيئي وغيره .

وهذا ويذكر بأن شركة التأمين الوطنية تأسست عام ١٩٥٠ في العراق عندما دعت الحاجة إلى وجود سوق للتأمين لممارسة أعمال التأمين في بلاد الرافدين لذلك أصدرت الحكومة آنذاك القانون رقم٥٦ لسنة ١٩٥٠ الذي بموجبه تم تأسيس شركة التأمين الوطنية برأسمال اسمي قدره مليون دينار كان المدفوع منه في البداية (١٠٠،٠٠٠) مائة ألف دينار وفتحت أول فرع لها في البصرة عام ١٩٦١.

وتمارس شركة التأمين على الحياة جميع أنواع التأمين العام (التأمين البحري ، تأمين الحريق والحوادث ، التأمين على السيارات ، التأمين الزراعي،التامين الهندسي،وإعادة التأمين)وتقدم المشورة التخصصية لكل حالة تخص عمل التامين وتستثمر أموالها في مختلف أوجه الاستثمار (الاستثمار العقاري ، الودائع والحوالات ، الاكتتاب بأسهم الشركات، الإقراض العقاري) .

حلقة نقاشيّة في الموصل بشأن الأقاليم وتأثيرها في التنمية

□ الموصل / نوزت شمدين

استضافت نينوى ، حلقة نقاشية بشأن المطالبة بتشكيل الأقاليم وأثر ذلك على التنمية في العراق، نظمها مركز دار السلام العراقي بالتعاون مع جمعية التحرير النموذجية.

وذكر رئيس جمعية التحرير عبد العزيز يونس، أن أساتذة متخصصين في القانون الدستوري أداروا الحلقة النقاشية، وتم شرح المفاهيم الخاصة بموضوع الفدرالية وإعطاء نماذج حول العالم بالنسبة للمؤيدين لهذا المشروع، إضافة إلى شرح آليات كل بلد، كما تم شرح الأهداف لهذا المشروع الذي وصفه بالخطير. وتابع رئيس الجمعية: " الهدف الأساسي من الحلقة، كان الوصول إلى نقاش شفاف حول ما سيترتب عليه تشكيل الأقاليم على وضع التنمية في البلاد، ولاسيما أن هناك جدلاً واسعاً يدور بشأنها في الوقت الحالي. وحتى في هذه الحلقة كما هو الحال في المجتمع الموصلي الآن، يقول عبد العزيز انقسم المشاركون إلى مجموعتين أحداهما ترفض المشروع بالكامل، والأخرى تؤيده وتدعو إلى تنفيذه، فالذي يؤيد الفدرالية ذكر محاسنها والمعارض تحدث عن مساوئها، وكانت تلك هي الغاية في خلق جو من النقاش الهادف، من اجل الوصول إلى قرارات مدروسة مبنية على تصور عام.